

أطراف الحمار

سنوات الأمل وسنوات الخيبة!

كان العام 2000 مفصلياً، أيضاً، في الحقبة السلطوية الأوسلوية، إلى كونه مفصلياً تاريخياً في الانتقال من مؤوية لأخرى، بل من ألفية إلى ألفية، وواقع دولي إلى آخر! كانت السنوات الست الأولى من الحقبة الأوسلوية سنوات أمل، وتلتها من عام المؤوية والألفية الثالثة سنوات خيبة أمل! شكلت الانتخابات العامة الفلسطينية، الأولى عام 1996، والثانية عام 2006، علامتين: الأولى، على انتقال الديمقراطية الفلسطينية من فصائلية في إطار (م.ث.ف)، إلى أول انتخابات شعبية - برلمانية في تاريخ الشعب الفلسطيني.

حتى الانتخابات العامة الثانية، بعد عشر سنوات وفي العام 2006، انتقلت الديمقراطية الفلسطينية من «المقاطعة» إلى البرلمان، وبعد عام مضطرب من انتخابات العام 2006، انتكست وعادت إلى ديمقراطية فصائلية مركزها «المقاطعة».

مع أن برلمان العام 1996 قاطعته غالبية عدنية فصائلية ضد أوسلو، هل تذكرون ملصقات فصائل المعارضة: الانتخابات تقسم الشعب؟ إلا أن المشاركة الشعبية الواسعة فيها، ألغت الادعاء أنها تقسم الشعب.

البرلمان التأسيسي الأول، كان بغالبية فتحاوية، لكن نقاشاته كانت ديمقراطية حقاً وحيوية، أيضاً، وتم خلال عشر سنوات تشريع العديد من القوانين، أهمها القانون الأساسي - الدستور المؤقت، الذي لا يزال سارياً قانونياً في الأقل.

الانقلاب العسكري، في العام 2007، سبقه انقلاب ديمقراطي أسفر عن فوز كاسح لحركة «حماس»، لكن في انتخابات برلمانية بينهما عشر سنوات، برهنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية عن نزاهة غير مهودة في الانتخابات العربية.

ما الذي حصل بين سنوات الأمل، التي انتهت مع الألفية الثالثة، حتى انتخابات انقلابية ديمقراطية في العام 2006، شاركت فيها فصائل عارضت انتخابات العام 1996؟ تبذد الأمل في أن تنتقل السلطة الأوسلوية إلى كيان دولة وطنية مستقلة، ولم يتم اتفاق فلسطيني - إسرائيلي على القضايا الخمس المؤجلة في اتفاقية أوسلوية مرحلية.

صحيح، أن «هبة النفق» كأول صدام مسلح بين سلطة أوسلو والاحتلال شؤشت على الأمل، كما تفجيرات قادتها، أساساً، «حماس» ذأ على مذبة الحرم الإبراهيمي مطلع أوسلو، لكنها سببت عودة «الليكود» إلى السلطة، بعد انقطاع أربع سنوات من حكم «حزب العمل»، ولم يتم الاتفاق عام 1998 مع حكومة ليكودية على حسم القضايا الخمس المعلقة في اتفاقية أوسلو الانتقالية.

بعد العام 2000 تتابعت سنوات خيبة الأمل: انتفاضة ثانية، بدأت شعبية وصارت مسلحة، وكانت وبالا على السلطة الأوسلوية والشعب، أيضاً، ثم رحيل القائد المؤسس، والانقلاب الديمقراطي الذي تلاه انقلاب عسكري، وفشل حكومة برلمانية فصائلية تقودها «حماس» في تشكيل حكومة وحدة وطنية ديمقراطية برلمانية، وإخفاق محاولات 11 سنة في إنهاء الانقسام.

انتصبت الجدران الإسرائيلية بعد الانتفاضة الثانية، وأزيلت سيادة فلسطينية محدودة جغرافياً في المنطقة (ا) وإدارياً في المنطقة (ب)، ثم انتصبت جدران فصائلية أمام الوحدة الوطنية، ونقضت إسرائيل التزامها الأوسلوي بالوحدة الإدارية والسياسية بين الشطرين الجغرافيين للسلطة.

صحيح أن سنوات ما بعد العام 2000، وسنوات الانتفاضة الثانية، ثم التقرير والاعتراف الدولي بأن الحل هو «حل الدولتين»، لكن الواقع الإسرائيلي الاستيطاني على الأرض، والواقع الفلسطيني الانقسام المزدوج، ديمقراطياً ثم انقلابياً، جعل من «حل الدولتين» حجراً معلقاً في الهواء، إلى فشل حوارات واتفاقيات «رأب الصدع» بين الشطرين والفصيلين الأساسيين.

المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة والمتعثرة ما لبثت أن انقطعت بعد تشكيل نختياهو حكومته الثالثة اليمينية الفاعلة، والوساطة الأميركية «النزيهة» في مفاوضات غير مباشرة انتهت مع جولة جون كيري الأخيرة، ومع انتهاء حقبة الإدارة الأوبامية، وبعد مجيء الإدارة الترامبية لقليل ومشروع «الصفقة الكبرى» انسحبت هذه من «حل الدولتين»، فانسحبت السلطة من اعتبار واشنطن وسيطاً.

دخلت السلطة في نفق سياسي مظلم آخر فلسطينياً، وتوالى علينا زمن ردي عربي وإسرائيلياً وعالمياً. صحيح أن المنظمة خرجت من أنفاق مظلمة كثيرة قبلاً، دون أن تستسلم لمصيرها، وأنها منذ العام 2006 أكملت تقريباً البنية الإدارية واللوجستية لتصير دولة، ولا تنوي الاستسلام لمحاولات «التطويع» الأميركية والعربية والإسرائيلية.

ست سنوات من الأمل، وثمانية عشر عاماً من تراكم خيبات الأمل، لكن السلطة تحملت ما لا طاقة لدول عربية في تحمله، ورهاتها على الخروج من النفق المظلم يبقى على مفاجات و«مجزآت» شعبها وقدرته الفريدة على التحمل والصبر... لأنه سيّد الصبر والمفاجآت!

لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، حسن البطل

آكلك من أين يا بطّة ..؟!

بقلم: طلال عوكل

في هذه الجولة الواسعة، للبحث في تعديلات ترضي الفلسطينيين وتخفف عن العرب بعض الحرج، وإنما للبدء عربياً بتنفيذ كل دولة ما يترتب عليها القيام به، والأرجح أن تظهر المؤشرات الأولية في قطاع غزة.

بعد كل ما تعرضت وتعرض له السلطة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية من ضغوط عربية، كانعكاس لضغوط دولية، لا تغطيها كل البيانات والتصريحات الكاذبة، تعرض الأردن لمثل هذه الضغوط، من أجل تغيير موقفه من «صفقة القرن».

قد يغيب عن بال الكثيرين أن الموقف من «صفقة القرن»، يرقى الى مستوى الموقف المصيري ليس بالنسبة للفلسطينيين فقط وإنما أيضاً، بالنسبة للأردن والأردنيين. نقصد أن الأردن مستهدف بعد استهداف الضفة للحكومة الفلسطينية، فيما لا خوف على القضية الفلسطينية، التي سيقطع التاريخ الحكم بشأنها طالما أن الشعب الفلسطيني موجود بقوة على الخارطة، وطالما أن إسرائيل تتكفل بمصيرها من خلال انهيار منظومتها الأخلاقية نحو العنصرية والأبارتهايد.

من الواضح أن مصير القضية الفلسطينية وإسرائيل مرتبط بجملة من العوامل من بينها، مدى قدرة الولايات المتحدة على تحلّل أعباء نظام عنصري يرفض المجتمع الدولي بصورة متزايدة، التعاطي معه، وتحلّل شبهة دعم الفلسطينيين، على ما هو عليه من انقسام وضعف واستنزاف لطاقتهم. إن بقاء هذا الانقسام، وهذا الصراع بين الفلسطينيين، لا يخالف أبسط قواعد المنطقه فقط، التي ترفع التحدي إلى مستويات متقدمة. لا تدانيتها الممارسات على أرض الواقع.

في هذه الجولة الواسعة، للبحث في تعديلات ترضي الفلسطينيين وتخفف عن العرب بعض الحرج، وإنما للبدء عربياً بتنفيذ كل دولة ما يترتب عليها القيام به، والأرجح أن تظهر المؤشرات الأولية في قطاع غزة.

بعد كل ما تعرضت وتعرض له السلطة الفلسطينية والمؤسسات الوطنية من ضغوط عربية، كانعكاس لضغوط دولية، لا تغطيها كل البيانات والتصريحات الكاذبة، تعرض الأردن لمثل هذه الضغوط، من أجل تغيير موقفه من «صفقة القرن».

قد يغيب عن بال الكثيرين أن الموقف من «صفقة القرن»، يرقى الى مستوى الموقف المصيري ليس بالنسبة للفلسطينيين فقط وإنما أيضاً، بالنسبة للأردن والأردنيين. نقصد أن الأردن مستهدف بعد استهداف الضفة للحكومة الفلسطينية، فيما لا خوف على القضية الفلسطينية، التي سيقطع التاريخ الحكم بشأنها طالما أن الشعب الفلسطيني موجود بقوة على الخارطة، وطالما أن إسرائيل تتكفل بمصيرها من خلال انهيار منظومتها الأخلاقية نحو العنصرية والأبارتهايد.

من الواضح أن مصير القضية الفلسطينية وإسرائيل مرتبط بجملة من العوامل من بينها، مدى قدرة الولايات المتحدة على تحلّل أعباء نظام عنصري يرفض المجتمع الدولي بصورة متزايدة، التعاطي معه، وتحلّل شبهة دعم الفلسطينيين، على ما هو عليه من انقسام وضعف واستنزاف لطاقتهم. إن بقاء هذا الانقسام، وهذا الصراع بين الفلسطينيين، لا يخالف أبسط قواعد المنطقه فقط، التي ترفع التحدي إلى مستويات متقدمة. لا تدانيتها الممارسات على أرض الواقع.

«صفقة القرن» مرّة أخرى

بقلم: د. عبد المجيد سويلم

روسيا وبعض البلدان العربية والإسلامية مثل العربية السعودية والمملكة المغربية، أمر وارد في السعيان، وليس مستبعداً أن يتم اعتبار هذه الصيغة هي الشكل الأمثل لمفهوم السيادة الدولية على المدينة المقدسة.

بمعنى آخر يمكن أن تضم احياء عربية من القدس الحالية لكي تصبح هذه الأحياء هي العاصمة الفلسطينية، وأن يتم ضم الجزء الأكبر من هذه الأحياء الى القدس الغربية، وأن يصار مستقبلاً الى وجود بلدية لكل طرف، وبلدية موحدة على غير منتخبة وإنما متوقف عليها للشؤون العامة المشتركة.

وليس صحيحاً على ما يبدو الحديث عن «أبو المهم هنا هو أن طاقم ترامب يريد أن يأخذ موافقة إسرائيل عليها قبل أن تتم البلورة النهائية لهذه التروش».

وليس مستبعداً أبداً أن تتمتع إسرائيل عن الموافقة عليها بقصد «الإيهام» من جهة وبقصد الابتزاز من جهة أخرى، وبهدف الظهور بمظهر من يقدم التنازل، خصوصاً وأن الأجزاء الشعبية والانتخابية في إسرائيل حاضرة بقوة على طاولة هذه المفاوضات في هذه الجولة بالذات.

فيما يتعلق بالقدس، أغلب الظن أن البحث يتمحور حول بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وبما لا يلغي أن يبقى الأردن هو الجهة الرسمية التي تشرف على المقدسات داخل الأسوار القديمة، وأن لا تتدخل إسرائيل مباشرة في هذه الإدارة وهذه الوصاية من حيث الشكل، وأن يصار إلى إيجاد صيغة تسقيمية بين الأردن وفلسطين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وأن يُعهد إلى هذه الصيغة بالذات «تنظيم» ضمان الوصول الحز إلى الأماكن المقدسة من قبل الفلسطينيين من الضفة والقطاع.

بل ويمكن أن يُعهد إلى هذه الصيغة الإشراف على السياحة الدينية إلى هذه المناطق إذا ما تم التفاهم على الصيغة المقترحة.

بل ويُقال هنا، أيضاً، إن إضافة أطراف «دولية» إلى هذه الصيغة بما في ذلك الفاتيكان وبعض الدول الأوروبية وكذلك

جولة للمنطقة يبدو أنها ستكون حاسمة، التي سيقوم بها قريباً كل من جاريد كوشنير وجيسون غرينبلات، المبعوثان الأميركيان سيصلان إلى إسرائيل، ومصر والسعودية، ودول عربية أخرى لبحث موعد إعلان «صفقة القرن» والوضع المتأزم في قطاع غزة. الربط بين الوضع المتأزم في قطاع غزة، وبين «صفقة القرن»، ليس عبثياً، ذلك أن غزة، تشكل أحد أهم فصول ومفاصل الصفقة المشؤومة، وعملياً فإن الولايات المتحدة قد بدأت منذ وقت في تنفيذ أهم مفاصل وعناوين الصفقة، ما يجعل إعلانها من عدمه، أمراً لا قيمة له.

الحديث بين الحين والآخر عن تعديلات على «صفقة القرن»، هو أمر ناهل، ولا ينبغي أن يغري أحداً، بإمكانية التعامل معها. لا مجال لأية مواقف أو سياسات تخرج عن إطار المواقف والسياسات التي قررتها القيادة الفلسطينية وأكدت أكثر من مرة، وحظيت بتوافق فلسطيني شامل طالما أن هذه الصفقة بدأت بمصادرة حق الفلسطينيين في القدس، وحق العودة، واعتبار الاستيطان شرعياً.

لقد اختارت الولايات المتحدة، تبني السياسة الإسرائيلية، حتى لو أن ذلك، سيؤدي إلى عزلتها، وخروجها عن موجبات، القانون الدولي، ويجعل دورها في الأمم المتحدة، يهدد بمكانة ودور هذه المؤسسة الدولية.

لا بأس أن يبدأ الفلسطينيون، صراعهم من جديد لمواجهة كل المشروع الصهيوني الاستعماري، ومن يقف وراء هذا المشروع حتى لو كانت قوة علمي بمستوى الولايات المتحدة، كوشنير وغرينبلات، لا يعودان إلى المنطقة

يعود الطاقم الأميركي لمناقشة «صفقة القرن» مع القيادة الإسرائيلية، ويتواصل الحديث عن أن الإدارة الأميركية ما زالت تجري المزيد من المشاورات مع «الأطراف المعنية» قبل طرح الصفقة بصورة رسمية.

ولكثره ما قيل عن «المزيد» من هذه المشاورات، ولكثرة ما ذكر حول المواعيد المتوقعة لهذا الطرح الرسمي، ولكثرة التكهنات التي أثيرت حول مضمون هذه الصفقة، وحول البنود والمواقف والمفاصل التي ستضمونها خُفت الاهتمام بهذه الصفقة، وتراجع المتابع الإعلامي لها. بل ولم تعد هذه الصفقة تحظى بمواقف رئيسية لا في وسائل الإعلام، ولا حتى في اهتمامات مراكز البحث والتي تمثل عادةً الجهة الخلفية للمصراعات الكبيرة.

ما زال هناك من يراهن على هذا «التأني»، وما زال البعض الآخر يرى أن «في كل تأخيرة خيرة»، في حين ملّت الغالبية الإعلامية من هذا التأني، وفهمت أن جديد الصفقة ليس سوى بعض التروش التي يعتقد الرئيس ترامب أنها ستحدث فرقا ييكن «الأطراف المعنية» من بدء التعامل الإيجابي معها.

لقد أقع الطاقم الأميركي على ما يبدو وإذا كانت هناك حاجة أصلاً إلى هذا الإقناع الرئيس الأميركي أن مثل هذه التروش هي بالذات ما يحتاجه العرب لكي يجاهروا بالموافقة على هذه الصفقة، وأن الجانب الفلسطيني إذا لم ينخرط في «ممعناها» سيجد نفسه معزولاً عن محيطه القومي والإقليمي، أو سيجد أن هذا المحيط لم يعد جزءاً من حالة المساندة التي حظيت بها القيادة الفلسطينية.

ويعتقد هنا، أيضاً، أن الطاقم الأميركي [الصهيوني المتطرف] يحاول أن يخفف من أهمية العامل الدولي العارض للتوجهات الأميركية حيال أزمة المنطقة، بل ويُقال هنا إن الجهة الدولية الداعمة لتوجهات ومواقف القيادة الفلسطينية يمكن أن تتفكك مع تراجع الاعتراضات العربية والإقليمية على الصفقة، ومع تحسّن الأجواء بين الولايات

فرص الحكومة الأردنية

الجديدة وتحدياتها

بقلم: عريب الرنتاوي

لا أعرف رئيساً للوزراء، منذ العام 1989 على الأقل، جمع الثقتين معا، ثقة الملك وثقة الرأي العام، مثل الدكتور عمر الرزاز ... وهو أمر بقد ما يوفر فرصاً للنجاح والإنجاز، بقدر ما يحمل في طياته، مخاطر الفشل والإحباط ... نحن على المفترق ... نحن أمام لحظة فارقة، غير مسبوقه في تاريخ الأردن الحديث ... وهنا أستذكر ما قاله الملك قبل أيام، إما الخروج من عنق الزجاجة إلى فضاء الانفراج السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإما القفز في المجهول ... مع أنني كتبت معلقاً على هذه العبارة، بأن الأردن لا يمتلك «ترف» القفز في المجهول ... والمجهول لا ينبغي أن يكون خياراً.

الرزاز في وضع صعب ومريح في الوقت ذاته ... فعلى قدر ما يحظى به من دعم وتعتقد على حكومته من رهانات، فإنه وحكومته في قلب بؤرة اهتمام الأردنيين ورايتهم اللصيقة، فإن أجاب عن أسئلتهم واستجاب لأشواقهم وتطلعاتهم، خرجنا من عنق الزجاجة، وإن فشل - لا سمح الله - تراكم الإحباط على الإحباط، وسيكون لنا موعد قريب مع «الدوار الرابع» وغيره من ساحات الاحتجاج وبؤره، ودعونا نضرع إلى الله، ألا نصل إلى تلك المحطة، حيث ليس بمقدور أحد التأكيد على «أنه في كل مرة ستسلم الحزرة».

والمساعدة الخليجية جاءت في وقتها، مع أنها ليست «مساعدة» تماماً، فيعضها وديعة وبعضها ضمانات واستثمارات، ولا نعرف حتى الآن كيف سيتوزع مبلغ الـ2.5 مليار دولار على هذه الأوباب ... وهي عموماً، لا تزيد على نصف المساعدة التي قدمها الخليج للأردن في عام الربيع العربي الأول، 2011... فالمساعدة، على تواضعها، تعطي الحكومة الجديدة «فسحة للتنفس»، لكن أخطأ ما يمكن أن يترتب عليها، هو أن نركز عليها، وأن نعاود استئناف برامنا وسياساتنا، وكان «هبة رمضان» لم تحدث، وأن يعود الرهان على أن الأردن لن يترك وحده، بسبب «عقربية جغرافيته»... هذه السياسات والرهانات، هي التي كرست «اعتماديتنا» على الخارج، وهي التي أضعفت حصانة الدولة والمجتمع، وهي التي أيقنتنا في موقع «اليد السفلى» مع أن أيادينا عليا في كثير من ملفات المنطقة وأزماتها.

وشكراً لشيبان وصبايا الدوار الرابع ومختلف بؤر الاحتجاج في عموم المملكة، الذين جعلوا الصعب (أقرا المستحيل) ممكناً... شكراً لهم لأنهم أعادوا وضع الأردن في المكانة التي تليق به، ويليق بها، وكسروا من حوله، حواجز التجاهل والتهميش وإدارة الظهر والاستخفاف ... شكراً لهم، لأنهم قدموا «ربيعهم» بصورة مشرقة، يجهد الثرثارون وحملة مباحر «الثورات المضادة» في العالم العربي، في إخفاثها، وتظهر صورة للربيع بوصفه قريباً للوفى والخراب وحروب الشوارع ... الأردنيون أعادوا لهذا الربيع روحه وآلته وصورته الناصعة البيضاء، بوصفه صرخة انتصار الحرية والكرامة والعيش اللائق.

وعلى الدولة اليوم، بمؤسساتها المختلفة، أن تنظر بعين الثقة والطمأنينة إلى شعبها، فلا عون لها ولا نصير غيره أو من خارج ... وهو عبر عن نضج ومسؤولية وتحضر، تؤهله لأن يتولى زمام أمره بنفسه، وأن يذهب إلى ديمقراطية حقيقية، ولطالما سمع بعض «فقهائ الظلام» في الترويج لنظرية مفادها: أن شعبنا لم ينضج بعد للديمقراطية وتداول السلطة وحكم نفسه بنفسه ... الشعب الأردني، الذي خرجت نخبه وطلائعه عن بكره أيبها، برهن أنه أكثر وعياً واحساساً بالمسؤولية من كثيرين ممن اعتادوا نسبة هذه القيم و«المزايا»، لأنفسهم، وأنفسهم فقط، وحجبها عن الشعب الذي جاء بهم، وفوضهم أمر حكمه وإدارته.

لا بدبل عن «عقد اجتماعي» جديد، تحدثت عنه الرئيس المكلف بإيجاز، ونريد أن نتوسع بالحديث عنه في قادمات الأيام ... لا بدبل عن تغيير طريقة تشكيل الحكومات وانتخاب البرلمان، فتلك مسألة لم تعد «ترفاً فكرياً» لنخبة مثقفة معزولة، بعد أن تردد مداها في كافة الساحات والميادين ... كذبت الاستطلاعات وصدق الأردنيون، الذين قالوا بصوت واحد، نريد تغييراً يتخطى الصور والشخص، إلى النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وأنماط العلاقة وتوازنات القوى وأدوار اللاعبين ... ومثل هذا التغيير أيضاً، لم يعد أمراً «فائضاً عن الحاجة» أو قابلاً للإرجاء ... فهو في صميم معالجتنا الجذرية المطلوبة لمشكلتنا الاقتصادية.

لسنا قادرين على توفير الحلول السحرية للمعضل الاقتصادي، بيد أننا قادرين على تخصيص مناعة المجتمع الأردني وتعزيز قدرته على الوحدة والصمود والثبات والصبر ... وهذا لن يتم إلا عن طريق الإصلاح السياسي الحقيقي، بعيداً عن الإجراءات التجميلية، وبعيداً عن حالة الانقسام والانفصال بين الخطاب اللفظي والممارسة العملية.

الأردن بعد «هبة رمضان» ليس كما قبله، وعلينا أن نلحق بشعبنا ليليق بنا ... وعلينا أن نجزؤ على تجريب خيارات أخرى، بعد أن سئنا و«هرمنا» من تجريب المجرّب، وسلوك الطريق ذاته، وإعادة تدوير ذات النخب، وتجديدها بالوراثة البيولوجية ... ومن أراد حفظ أمن الأردن واستقراره، فما عليه سوى سلوك هذا الطريق، ويحق لنا أن نفخر، بأننا من بين مجموعة قليلة جداً من الدول والمجتمعات العربية، التي يمكن للديمقراطية فيها أن تعيش بوئام، ومن دون تعارض مع الأمن والاستقرار.